ثانياً: دور السياسة في الاختلاف

من المشروع أن نقرأ تاريخ علم الكلام من خلال التحزبات السياسية، فقد احتلت السياسة مكانة محورية في الحضارة الإسلامية، وعليها قامت عوامل الازدهار، ومنها كانت عوامل الفرقة والانحلال، وبها ومن خلالها قامت المعارك الفكرية، وسالت دماء، وبها حُلت أزمات، وكل هذا يعطي الأولوية للسياسي على الفكري في ثقافتنا، ويظل السياسي هو المحرك للثقافي، ولهذا يبدو من الطرافة أن نقدم قراءة سياسية لنشأة وتطور علم العقائد لكي نضيء مناطق مجهولة، ونكشف عن أسباب حوادث كثيرة.

ويمكن القول إن الإنسان لا يستطيع أن يوجه عمله السياسي في وجهه تعاكس أو تخرج عن نطاق الاختلاف التي يمليها عليه إيمانه الديني، وبهذا المعنى قد تتخذ المواقف السياسية دلالات دينية، وقد تعود بعض المواقف العقائدية إلى دلالات سياسة، وبالتالي فإن السياسة قامت بدور محوري في نشأة وتطور المذاهب الإسلامية، اعتقادا وفقهًا، ويمكن أن نعتبر «أن معظم الفرق التي ظهرت في الإسلام يرجع أصلها في المقام الأول إلى أسباب سياسية تتصل بالسياسة، والتنازع على الحكم»[1] وبالتالي «فإن الاختلاف في العقائد النظرية نشأ في علم الكلام بكيفية عرضية نتيجة الاختلاف في الأمور السياسية، ومشكلاتها العملية (...) فهو بالفعل موقفًا كلاميًا، ولكنه كلام في السياسة، وفي الكبائر السياسية»[2].

(1) سيد أمير، على روح الإسلام جـ2/ ص181.

(2) عبد المجيد الصغير، علم الأصول وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام، دار المنتخب، بيروت، 1994 ص43.

ومـن ثم يمكن القـول بأنه «ليس جديدًا أن يتخذ الدين قناعًا للسياسـة، وسـتارًا، ولا كان الإسـلام يومًا اسـتثناء لهذه القاعدة، فالإسـلام في تاريخه المفعـم يزخر هو الآخر بمثل هـذه الظاهرة، وصحيح أن الإسـلام لا يعرف هيراركية كهنوتية، أو وساطة بابوية، أو وصاية رجال الدين، ولكن تاريخه مـن الناحية الأخرى لم يخـل من قدر من تداخل الديـن والدولة بصورة ما، بحيث عانى كثيرًا من اسـتغلال الدين لخدمة السياسـة، أو تغطية أغراضها، ومـن المعروف أن أغلب الفرق، والشـيع والطوائف التـي تكاثرت فجأة في صدر الإسـلام، ومـا بعده، ما بدأت أصلًا إلا كتحزبات وتحيزات سياسـية، وكصراعات على السلطة والحكم»[1].

ومن الواضح أن الموقف الكلامي في الإسلام منذ نشأته، ورغم تناقضات مواقفـه لم يكن كلامًـا في اللاهوت فقط بقـدر ما كان كلامًا في السياسـة أيضًـا، فالصراع على الخلافة والأحقيـة بالحكم ابتداء من الحرب بين علي بن أبي طالـب وبين أصحاب الجمل، وبين علي ومعاوية أدى إلى تفرق المسـلمين أحزابًـا وشـيعًا، ووقـع صراعًـا دمويًا، وراح المسـلمون يكفـرون بعضهم البعض، وجاء الكلام في الدين بعد هذه الخلافات السياسـية ليصب في رؤى دينية متعددة ذات مغزى سـياسي «فشيعة سـيدنا علي يكفرون من خرجوا عليـه وحاربـوه، وحرموه من حقه في الخلافة، وجماعـة معاوية يلعنون عليًا في المسـاجد، والخوارج يقولون إن أصحاب الجمل كفروا بقتالهم عليًا، وأن عليًا كان على حق في قتال أصحاب الجمل، وفي قتال أصحاب معاوية بصفين إلى وقت التحكيم، ثم كفروا بالتحكيم، وأهل السنة يعتقدون بصحة إسلام

(1) جمال حمدان، العالم الإسلامي المعاصر، ص123.

الفريقين في حرب الجمل، وصفين، ويرون أن الذين قاتلوا عليًا كانوا عصاة مخطئين، ولكن خطأهم لم يكن كفرًا ولا فسقًا، وأما المرجئة فكانوا يؤمنون بحسن إسلام الفريقين، ويرجئون الحكم عليهم إلى يوم القيامة، فلما قام واصل بن عطاء خالف الجميع في هذه الأقوال، وخرج عليها، وأدلى بحكمه الخاص في ذلك النزاع، فقال في عثمان وقاتليه وخاذليه إن أحد الفريقين مخطئ، غير أنه لا يستطيع أن يعين أيهما المخطئ»[1].

وبالتالي يمكن القول إنه منذ الفتنة الكبرى حدث الاختلاف حول الإمامة، ومن أحق بها، واتخذ هذا الخلاف السياسي أبعادًا دينية فنشأت الشيعة، والخوارج، والمرجئة، واختلط الديني بالسياسي بشكل واضح، ولم تتخذ هذه الفرق والأحزاب لا الشكل السياسي البحت، ولا الديني الصرف، ويذهب أحمد أمين إلى «أن هذه الأحزاب لم تتخذ الشكل السياسي البحت، بل اصطبغت صبغة دينية قوية، وصار كل حزب سياسي فرقة دينية، وصار الذين يقتتلون سياسيًا يقتتلون دينيًا، وبدلًا أن يسمى الحزب اسمًا سياسيًا يدل على المبدأ السياسي الذي يدعو إليه تسمى اسم يدل على المذهب الديني: كشيعة وخوارج، ومرجئة، وبدل من أن يتحاجوا بما ينتج عن أعمالهم من مصالح ومفاسد، تحاجوا بالكفر والإيمان، والجنة والنار، فقد اختلف المسلمون وانقسموا أحزابًا، وهي في الواقع أحزاب سياسية، وقد يرى كل حزب أن الحق بجانبه، وأن خير الأمة باستخلاف من يدعو إليه، فحزب يرى عليًا أولى الناس بأن يكون خليفة للمسلمين، وحزب يرى أن معاوية هو الذي يحقق الغرض، وحزب يرى أنه لا حاجة إلى خلافة»[2].

(1) زهدي، جاد الله المعتزلة ص27.

(2) أحمد أمين، ضحى الإسلام جـ3 / ص5.

وما يهمنا هنا أن نقول إن الشيعة كفرقة إسلامية كانت من أقدم الفرق ظهورًا، وما زال حضورها قويًا إلى الآن فكانت «الشيعة أقدم الفرق الإسلامية، وقد ظهروا بمذهبهم السياسي في عصر عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ونما وترعرع في عهد علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إذا كان كلما اختلط على رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالناس ازدادوا إعجابًا بمواهبه، وقوة دينه وعلمه فاستغل الدعاة ذلك الإعجاب، وأخذوا ينشرون نحلهم بين الناس، ولما جاء العصر الأموي ووقعت المظالم على العلويين، واشتد نزول أذى الأمويين بهم، ثارت دفائن المحبة لهم، والشفقة عليهم، ورأى الناس عليًا وأولاده شهداء هذه المظالم، فاتسع نطاق المذهب الشيعي، وكثرت أنصاره»[1] ولكن المشكلة أن الشيعة وخصوصًا الفرس منهم قد اتخذوا من محبة علي وسيلة لمذهبهم وأدخلوا على الإسلام أوهام كثيرة، ومبادئ باطلة من الملل القديمة لديهم، وألبسوها ثوب الإسلام، وما كان الإمام علي لو كان حيًا ليرضى بما فعله الشيعة في قراءة الإسلام وفقًا لمبادئهم القديمة، ومع ذلك يشيد أحد الشيعة المعاصرين بدور التشيع فيقول بأن «التشيع هو أكثر الحركات قدرة على التواجد والحركة في ميدان التاريخ الإسلامي كما كان هو المرجع لوجود آثار سياسية، وثقافية، واجتماعية كثيرة، وبرغم أن التشيع كان يعبر دائمًا عن الأقلية، إلا أنه لا يستطيع أي محقق منصف أن ينكر أثر هذه الحركة في تأسيس أو نشر الحوزات المعرفية والثقافية في تاريخ الإسلام»[2].

وحين استتب الأمر لبني أمية في حكم العالم الإسلامي، وقيام الدولة

(1) محمد أبو زهرة، الشافعي ص92.

(2) محمد خاتمي، الدين والفكر في فخ الاستبداد ص26 - 27.

الأموية بالشوكة والغلبة والقهر لا بالبيعة والاختيار، فكان من الضروري لهم توظيف العقيدة لصالح استمرار حكمهم، وتوارث هذا الحكم كان يتم تحت شعار الجبرية، وسيادة قدر الله «فقد روي عن معاوية أنه قال في بعض خطبه لو لم يرني ربي أهلًا لهذا الأمر ما تركني و إياه، ولو كره الله ما نحن فيه لغيره، وهذا صريح الجبر، وكان يقول أنا عامل من عمال الله أعطهن ما أعطي الله، وأمنع من منعه الله»[1] وبالتالي «فبناء على عقيدة الجبر التي ترى أن الله حكم أزلًا أن تصل هذه الأسرة إلى الحكم، وأن ما يعملون ليس إلا أثرًا، أو نتيجة لقدر إلهي محكم، ومن أجل ذلك كان حسنًا جدًا لهم أن تتأصل هذه الأفكار في الشعب، حتى كانوا يسمعون وهم راضون شعراءهم يمجدونهم بنعوت تجعل سيادتهم وسلطانهم قدرًا مقدرًا من الله، وأن القضاء الأزلي لا محيد عنه (...) وعقلية الرعية الهادئة المطيعة يجب أن تعتبر أمير المؤمنين، وما يجيء عنه من آلام قدرًا من الله، ولا يمكن لأحد أن يتهم ما يصدر عنه أو يشكو منه»[2].

ولكن السؤال المحير الذي يطرح نفسه وهو: إذا كانت الدولة الأموية قد حكمت تحت غطاء الجبر فلماذا قامت هذه الدولة بتصفية معظم الجبريين، والقدريين الأوائل من أمثال الجعد بن درهم، وسعيد بن جبير، وجهم بن صفوان، وغيلان الدمشقي، ويفسر محمد عمارة الأمر بالبعد الاقتصادي في تصفية جهم فيقول «إن «جهمًا» لم يشارك في الثورة ضد بني أمية لأنهم جبرية، ولم ينقم عليهم أمرًا سياسيًا يتصل بهذا الموضوع، و إنما

(1) ابن المرتضى، المنية والأمل ص 87.

(2) جولد تسهير، العقيدة والشريعة ص86 - 87.

ينقم عليهم موقفهم الذي يرفض الاعتراف بإسلام الموالي من أهل بلاد فارس وخرسان بحجة أن إسلامهم غير خالص لله، ومن ثم ظل الأمويون لأسباب اقتصادية يأخذون نصف «الجزية» من هؤلاء المسلمين حاكمين على عقائد هذه الجماهير بأنها دون المستوي المطلوب»[1].

ولكن بإيضاح مسألة تصفية بني أمية لدعاة الجبرية والقدرية على مدار تاريخ الدولة الأموية يكتشف أن الأبعاد ليست دينية خالصة، ولكنها مواقف سياسية بالدرجة الأولى، فيروى محمد بن أحمد التميمي (333هـ) في كتابه «المحن» واقعة موت سعيد بن جبير فيقول « كان سعيد بن جبير مولى لبني والبة من بني أسد يكني أبا عبد الله، وكان أسود، وكان كاتبًا لعبد الله بن عتبة، ثم كتب لأبي بردة وهو على القضاء وبيت المال، فخرج مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بن قيس، فلما انهزم ابن الأشعث في دير الجماجم هرب سعيد إلى مكة، فأخذه خالد بن عبد الله القسري، وكان والي عبد الملك بن مروان على مكة، فبعث به إلى الحجاج (...) وقال الحجاج لسعيد اختر أي قتله شئت قال: بل أنت فاختر لنفسك فإن القصاص أمامك، وقال له: يا شقي بن كسير، ألم أقدم الكوفة وبها العرب فجعلتك إمامًا؟ قال: بلي، ألم أولك القضاء فصيح الناس وقالوا: لا يصلح القضاء إلا لعربي، فاستقضيت أبا بردة وأمرته ألا يقطع أمرًا دونك؟ قال: بلي، قال أما جعلتك من سماري؟ قال: بلي، قال: أو ما أعطيتك من المال كذا وكذا تفرقه في ذوي الحاجة ولم أسألك عن شيء منه؟ قال: بلي، قال: فلما أخرجك، قال: بيعة كانت لابن الأشعث في عنقي، فغضب

(1) محمد عمارة، المعتزلة وقضية الحرية الإنسانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 19 ص31 وأيضًا حسين عطوان، الفرق الإسلامية في الشام ص105.

الحجـاج، وقال: بيعة أمير المؤمنين قبل في عنقك، والله لأقتلنك، وقتله الحجاج وهو ابن سبع وأربعين سنة»[1] وكان ذلك في عام (195هـ).

وكان سـعيد بن جبير يدعو إلى الثورة على بني أمية، ويلوم الحسـن البصري (110هـ) لأنه كان يثبط الناس عن الخروج، ويحثهم على القعود، ويحملهم على المسالمة والموادعة، وقال ابن سعد في طبقاته الكبرى «كان سعيد بن جبير يقول يـوم دير الجماجم، وهم يقاتلون: قاتلوهم عـلى جورهم في الحكم، وخروجهم من الدين وتجبرهم على عبادة الله، وإماتتهم الصلاة، واستذلالهم المسلمين»[2].

والمتأمـل في النصوص السـابقة يلاحظ أن الدولـة الأموية كانت تعرف عن سـعيد بن جبير زهده، وورعه، وتقواه ولم تكن تسـتطيع أن تشكك في عقيدته، فكانت تسـتقطبه بالقضاء حينًا، ولكن ذلك لو يكن ليرجع الزاهد الـورع عـن الصمت عن مظالم بـني أمية، فخرج مع ابن الأشـعث ضد بني أميـة، وكان ذلـك كفيلًا بنهايته هـذه، ويتضح في النص مـا فعله الأمويون بالأجنـاس الأخرى من كراهية تولي الموالي للقضـاء، حتى لو كانوا زهادًا، فاضطـر الحجاج إلى إبدال سـعيد بـن جبير، بأبي بـردة وإن كان قد نبهه ألا يأخذ أمرًا إلا بمشورة سعيد بن جبير.

لقد قتـل بني أمية معظم من قالوا بالقدر مثـل الجعد بن درهم الذي ظهر في زمـن هشـام بن عبد الملـك (105 - 125هــ) فأخذه وأرسـله إلى خالد بن

(1) محمد بن أحمد بن تميم التميمي، المحن، تحقيق وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986 ص226 - 227.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى جـ 6/ص263، نقلاً عن حسين عطوان، الفرق الإسلامية في بلاد الشام ص93.

عبد الله القسري أمير العراق يأمره بقتله، وفي الوقت نفسه كان المغيرة بن سعيد العجلي (119هـ) يقول بخلق القرآن فسمع به خالد القسري وطلبه حتى ظفر به وقتله، وجهم بن صفوان (128هـ) مات مقتولًا، وكذلك قام الخلفاء بقتل القدرية مثل عمر المقصوص 80هـ، ومعبد الجهني (80هـ)[1] وإذا كان بني أمية قد قتلوا معظم القدرية والجبرية بدعوى تجرؤهم في مواقفهم العقائدية فإن «الجبرية كانت من الجماعات السياسية المناضلة، وكانوا ينددون باستئثار بني أمية بالحكم، ويرفضون نظريتهم في الخلافة ووراثة الملك، ويناهضون ممارستهم المختلفة، ويشهرون بمفاسدهم المالية، ويرومون القضاء على سلطانهم، ويبتغون التطويح بدولتهم، وكان زعماء مرجئة الجبرية يقاتلون بني أمية كلما سنحت الفرصة لهم، ولم تنقطع ثوراتهم منذ أيام عبد الملك بن مروان إلى أيام مروان بن محمد بل اتصلت وتوالت»[2].

ويبرر أحد العلماء المحدثين مقتل جهم بن صفوان بأنه كان ذا أسباب سياسية فقد كان جهم بن صفوان يناصر الحارث بن سريح الذي خرج على الدولة الأموية، وكان الحارث حريصًا على إقامة أحكام الكتاب والسنة، وجعل الأمر شوري، ورفض الانغماس في إمرة الظالمين، ورفض أعليتهم، والعمل لهم[3].

واتبع بني أمية مع جهم بن صفوان طريقة التشكيك في عقائده فرماه

(1) زهدي جاد الله، المعتزلة ص42.
(2) حسين عطوان، الفرق الإسلامية في بلاد الشام ص92.
(3) جمال الدين القاسمي، تاريخ الجهمية والمعتزلة ص16.

هشـام بن عبد الملـك بالدهرية، ولهذا وجب قتله ويرى القاسـمي «أن نبز هشـام لجهم بأنه من الدهرية، إنما أراد به زيادة الإغراء بقتله ليكون حجة له، وتميمًا على العامة، ومن لا يدري حقيقة الأمر في هدر دمه، فقد علمت أن الباعث على قتله أمر سـياسي محض، لأن جهمًا كان خطيب الحارس، وقارئ كتبـه في المجامع، والداعي إلى رأيه وإلى الخروج معه على بني أمية وعمالهم لسـوء سـيرتهم، وقبح أعمالهم وشـدة بغيهم[1] ويرى القاسـمي أن جهم بن صفوان كان له مناظراته مع السـمنية في الدفاع عن الإسلام، ولا يمكن «لمن لـه أدنى مسـحة من عقـل أن يتهمه بالدهريـة الذين لا يقـرون بألوهية ولا نبوة، وجهم كان داعية للكتاب والسـنة ناقمًا على من انحرف عنهما، مجتهدًا في أبواب من مسـائل الصفات، فكيف يسـتحيل نبـزه بالدهرية وهي أكفر الكفـر؟! ومن هنـا نعلم أن لا عبرة بنبز الأمراء والملـوك من أن ينقم عليهم سيرتهم بالألقاب السوء، والتاريخ شاهد عدل»[2].

والواقع أن فقهاء الشام والجزيرة الذين كانوا يحيطون بالخلفاء الأمويين كان يكفـرون المرجئة الجبرية ولا ندري هل خفي عـلى الفقهاء مدى ثورة هؤلاء الجبرية على سياسـة الدولـة الأموية وظلمها؛ أم كان مـا يهم الفقهاء في ذلـك الزمان الحرص على صورة العقيدة الصافية، فتتحدث كتب السـلف عن قتـل جهم بن صفوان وغيره قد تم بمباركة فقهـاء عصره فيقول ابن العز الحنفي «والجهمية هم المنتسبون إلى جهم بن صفوان السمرقندي، وهو الذي أظهـر نفي الصفـات، والتعطيل، وهو الـذي أخذ ذلك عـن الجعد بن درهم

(1) المرجع نفسه ص17 ـ 18.
(2) المرجع نفسه ص18.

الـذي ضحى به خالد بن عبد الله القسري بواسـط، فإنه خطب في الناس في يـوم عيد الأضحى وقال: أيها الناس: ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعـد بن درهم فإنه زعـم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسى تكليمًا تعالى الله عما يقول الجعد علوًا كبيرًا! ثم نزل فذبحه، وكان ذلك بعد اسـتفتاء علماء زمانه وهم السـلف الصالح رحمهم الله»[1] وهنا نتساءل: هل اتحدت سـلطة الفقه وسلطة السياسـة لمقاومة مد الموالي وتهديدهم لدعائم الدولة الأموية، فالسياسة تقتل لأسباب سياسية، وتتذرع أحيانًا بذراع دينية، وسـلطة الفقه تخشى على العقيدة من قراءة الموالي لها وهل كانت سـلطة بني أميـة بقتل الجبرية والقدرية الأوائل ترسي دعائم أركانها وتسـتمد شرعيتها في الوقت نفسـه من فقهاء هذا العصر بدعوى الحفاظ على العقيدة، أو بمعني آخر هل اتحدت سلطة الفقه مع سلطة السياسة لمواجهة مد الموالي الثائرين ضـد بني أمية وظلمهم مهما اختلفت الأسـباب بينهما؟ أم نتفق مع بعض من يذهـب إلى تبرئة الفقهاء فيقول أنه «حجب عن العديـد من الفقهاء الأبعاد الحقيقية لاصطدام بعض أوائل المتكلمين مع السـلطة السياسـية، وهو الذي أدى بالتـالي إلى سـكوت أغلب الفقهاء عن إدانة العنـف الذي قابل به الولاة السياسـيون المواقف السياسـية لأولئـك المتكلمين، و يرجع هذا السـكوت مـن جانب الفقهاء إلى غفلتهـم عن الأبعاد السياسـية الواضحة التي طرأت عـن تلك المواقف الكلامية، وأعطتها معانيها الأولى، وسـوف يسـتغل رجل السـلطة هـذه الغفلة من جانـب الفقهاء ليجهز على خصومـه بحجة حفظ الدين والعقائد من زيغ أصحاب الأهواء، والملل، والنحل»[2].

(1) البخاري، خلق أفعال العباد ص6، وأيضًا ابن العز الحنفي، شرح الطحاوية ص452.
(2) عبد المجيد الصغير، الفكر الأصولي و إشكالية السلطة العلمية ص44.

ومن ناحية أخرى فقد كان غيلان الدمشقي من القدرية الأوائل، وكان يثور على ظلم بني أمية، وحين تولى عمر بن عبد العزيز الحكم دعا غيلان الدمشقي «وقال له عمر أعني على ما أنا فيه فقال غيلان: ولني بيع الخزائن، ورد المظالم فولاه، فكان يبيعها، وينادي عليها ويقول: تعالوا إلى متاع الخونة، تعالوا إلى متاع الظلمة، تعالوا إلى متاع من خلف الرسول في أمته بغير سنته وسيرته، وكان فيما عليه جوارب خز فبلغ ثمنها ألف درهم، وقد ائتكل بعضها، فقال غيلان من يعذرني ممن يزعم أن هؤلاء كانوا أئمة هدى، وهذا يأتكل والناس يموتون من الجوع ... فمر هشام بن عبد الملك فقال أرى هذا بعيني، ويعيب آبائي، والله إن ظفرت به لأقطعهن يديه ورجليه، فلما ولي هشام خرج غيلان وصاحبه صالح إلى أرمينية فأرسل هشام في طلبهما فجيء بهما فحبسهما أيامًا ثم أخرجهما وقطع أيديهما وأرجلهما، وقال لغيلان كيف ترى ما صنع ربك بك؟ فالتفت غيلان فقال: لعن الله من فعل هذا؛ ومات صالح وصلى عليه غيلان ثم أقبل على الناس، وقال قاتلهم الله كم من حق أماتوه، فقيل لهشام قطعت يدي غيلان ورجليه، وأطلقت لسانه إنه قد أبكى الناس ونبهه على ما كانوا عنه غافلين، فأرسل إليه من قطع لسانه فمات رحمه الله»[1] وهذا النص يطرح مجموعة من التساؤلات المهمة، ومنها كيف يستعين الخليفة عمر بن عبد العزيز برجل يتهم بالزندقة والخروج على تعاليم الإسلام لكي يوزع المال الزائد عن حاجة بني أمية؟ لماذا سمح له عمر بن عبد العزيز أن يتهم بني جلدته بأنه ظلمة وخونه ويتركه يوزع الأموال التي أخذوها ظلمًا؟ إن ثورة غيلان الدمشقي على ظلم بني أمية ورفضه للظلم هي التي دعت الخليفة هشام بن

(1) ابن المرتضى، المنية والأمل ص138.

عبد الملك أن يقطع يداه ورجلاه ثم لسانه بعد ذلك، فالأسباب كانت سياسية في المقام الأول، وإن اتخذت أحيانًا بعض المبررات الدينية.

ويمكن القول إن اتباع بني أمية سياسة التصفية والقتل مع المتكلمين الأوائل قد أسهم إلى حد كبير في تحجيم ازدهار الخوض في علم الكلام، وتحجيم تقديم الموالي وأصحاب الأجناس المغايرة قراءات للعقيدة الإسلامية تخالف ما جاء به الصحابة والتابعين، ولهذا يمكن القول بأن السياسة الأموية كان لها دورها البارز في تصفية المعارضين لها سياسيًا بدعوى الخوض في البدع والضلالات، فلم تزدهر حركة القدرية عند غيلان الدمشقي وأتباعه، ولم تزدهر حركة الجهمية كفرقة إسلامية تميل إلى الجبر، وتم تصفية جعد بن درهم، وجهم بن صفوان ومعظم أقطاب الحركة الذين كانوا يقفون ضد تجبر وتسلط الدولة الأموية، ولهذا غالبًا ما يصنف في علم الكلام بأن طور التكوين فيه كان في نهاية عهد الخلافة الراشدة، والدولة الأموية، في حين يصنف طور الازدهار منذ ابتداء عهد الدولة العباسية، والسؤال المهم هو: أين كان أتباع المعتزلة في عهد الدولة الأموية؟ ولماذا لم يحدث لهم مثلما حدث مع القدرية والجبرية ؟، وما السبب في عدم تعرض خلفاء الدولة الأموية لهم أنهم لم يثيروا شغبًا ولم يعلنوا حربًا، لأنهم كانوا طائفة لا عمل لها إلا الفكر، وقرع الحجة بالحجة، والدليل بالدليل، ووزن الأمور بمقاييسها الصحيحة، ولا يتعرضون للسياسة إلا بقدر محدود»[1].

وإذا كانت الدولة الأموية تميل كثيرًا إلى العنصر العربي، وتعتبره محل ثقة في المناصب والإدارة، وشئون القضاء والحكم فإن الدولة العباسية حين

(1) ابن المرتضى، المنية والأمل ص138.

قامت، قامت على أكتاف الموالي والفرس والأصول غير العربية من المظلومين والمتبرمين من خلافة بني أمية، وقد فتح بني العباس للعنصر الفارسي ثم التركي الحرية في إدارة شئون الدولة والدواوين، وبسبب هذه الحرية التي أتاحها بني العباسي للعناصر غير العربية حدث اختلاف بين المسلمين، وكان هناك صراع للرؤى، والبيئات، والثقافات، والأجناس، واللغات على أشده، ولقد تمخض عن هذا الصراع حركة ازدهار فكري وثقافي في كافة المجالات، على مستوى العلوم الدينية، والفلسفية، والدنيوية، بحيث يمكن القول إن عهد الدولة العباسية كان يمثل أوج حركة التقدم والازدهار في تاريخ الحضارة الإسلامية، وما يهمنا هو دور السياسة في تطور علم الكلام، وما أحدثته من خلاف وفرقة حول تصور العقيدة.

وفي عهد الدولة العباسية يمكن القول إن سلطة الفقه قد احتلت مكانها لدى العوام، وأصبح الفقيه يوضع محل احترام وتقدير من قبل جمهور المسلمين، وذلك بسبب فقهاء عظام من أمثال أبو حنيفة النعمان ثم مالك، فالشافعي، فأحمد بن حنبل، ولقد مثلت سلطة الفقهاء حضورًا قويًا قد يتمايز في دوره على سلطة الدولة، لارتباط دور الفقهاء بكل نواحي حياة المسلمين ومعاملتهم، والتاريخ شاهد على محاولة السياسة استقطاب هؤلاء الفقهاء، و إذا فشلوا قامت الدولة بتعذيبهم «فمن الناحية العلمية الدينية نرى خلفاء بني العباس قد أهانوا كثير من العلماء وعذبوهم، فأبو حنيفة ومالك يضربان لأنهما لا يريدان أن يتوليا القضاء، أو لرأيهما في البيعة، وسفيان الثوري ينتقل في البلاد متخفيًا لأنهم أرادوه على قضاء الكوفة فأبي»[1].

(1) أحمد أمين، ضحى الإسلام جـ 2 / ص44

وما يهمنا هو دور المحن التي مر بها الفقهاء في الكشف عن علاقة السياسي بالديني، فقد تعرض الإمام مالك إلى الضرب بالسوط، وشد كتفه حتى انخلع و يورد محمد بن أحمد التميمي عن محنة الإمام مالك بأنه حين سئل عن البيعة فقال: «إذا أكرهت عليها وتخوفت إن لم تحلف بها أن تقتل أو تعاقب فحلفت فلا شيء عليك، ولقد ضرب مالك بسبب هذه المسألة مائة سوط»[1]. فقد تعرض مالك للمحنة بسبب اجتهاد فقهي لم ترضى عنه السياسة، وكانت السلطة لا تملك سوى التعذيب لمواجهة سلطة الفقه. فقد كانت السلطة السياسية تخشى سلطة الفقهاء لقدرتها على تحريك الشعوب المسلمة، ولهذا كان يسعى رجال الدولة والخلفاء إلى استرضاء الأئمة «فحين كان يذهب المنصور والمهدي، والرشيد إلى الحج فيكون من عنايتهما بالعلم والعلماء أن يلتقوا بهم، وأن يختصوا مالكًا باللقاء، وفضل التقدم والصدارة في مجالسهم»[2].

وفي ظل إتاحة الدولة العباسية لدرجة ما من الحرية للموالي ازدهرت الفرق الكلامية، بل ووجدت النزعات الباطنية، وأصحاب الملل الأخرى متنفس لبث أفكارهم، وعقائدهم بين المسلمين، وقد شعر خلفاء الدولة العباسية بالحاجة إلى الرد على أصحاب المذاهب الباطنية والملاحدة، و إلى تحجيم دور الفقه والفقهاء في الدولة العباسية، وفي ظل هذا الواقع وجد المعتزلة أنفسهم بجوار السلطة العباسية لحاجتها إليهم، وقد وجد أقطاب المعتزلة في هذا حماية لهم وذلك لأن «القدرية الأولون كانوا سيئي الحظ،

(1) محمد بن أحمد التميمي، المحن ص331.
(2) محمد أبو زهرة، مالك، ص117.

فقد جلبوا إلى أنفسهم غضب الأمة وسخطها، وتعرضوا لنقمة الخلفاء الأمويين الذين تتبعوهم بالقتل، وتناولوهم بالاضطهاد، فلما قام القدرية المعتزلة، أدركوا ناحية الضعف هذه فيهم، وعلموا أن ليس لهم بقاء ما لم يجدوا قوة كبيرة تسندهم، وتشد أذرهم، فخطر لهم أن يستعينوا بالسلطة الحاكمة، ويستميلوها إلى جانبهم، ويظهروا آراءهم بلا خوف، ولا وجل، ويبلغوا أهدافهم»[1] وبعد ما كان المعتزلة يرفضون الحديث عن بني أمية أثناء ولايتهم لمقاليد الحكم أصبحوا في عهد الدولة العباسية ينتقدون قولهم بالجبر، وأنهموا حكموا بمشيئة الله وقدرته، وكان نقد المعتزلة لبني أمية يرضي بشكل أو بآخر خلفاء الدولة العباسية.

وبدأت علاقة بني العباس بالمعتزلة منذ العلاقة الوثيقة بين عمرو بن عبيد أحد رواد المعتزلة وأبو جعفر المنصور الخليفة العباسي، فكان المنصور معجب بزهد وتقوى عمرو، ثم تطور الأمر في عهد هارون الرشيد حيث منع الجدال في الدين، وحبس أهل الكلام، ولكنه اضطر إلى إخراجهم حيث تروي كتب الملل والنحل رواية تؤكد على حاجة بني العباس للمتكلمين فقد كتب ملك السند إلى هارون الرشيد يقول له: أنك رئيس قوم لا ينصفون، ويقلدون الرجال، ويغلبون بالسيف، فإن كنت على ثقة من دينك فوجه إلى من أناظره، فإن كان الحق معك اتبعناك، وإن كان معي تبعتني فوجه إليه قاضيًا، وكان عند الملك رجل من السمنية، وهو الذي حمل على هذه المكاتبة، فلما وصل القاضي إليه أكرمه، ورفع مجلسه، فسأله السمني: فقال أخبرني عن معبودك هل هو القادر، قال نعم، قال أفهو قادر أن يخلق مثله؟ قال:

(1) زهدي جاد الله، المعتزلة ص166.

هذه المسألة من الكلام وهو بدعه، وأصحابنا ينكرونه، فقال السمني من أصحابك؟ فقال فلان وفلان وعد جماعة من الفقهاء، فقال السمني للملك قد كنت قد أعلمتك دينهم، وأخبرتك بجهلهم، وتقليدهم، وغلبتهم بالسيف قال، فأمر ذلك الملك القاضي بالانصراف، وكتب معه الرشيد إلى أني كنت بدأت بالكتاب، وأنا على غير يقين مما حكي لي عنكم، فالآن قد تيقنت ذلك بحضور القاضي، وحكي له في الكتاب ما جرى، فلما ورد الكتاب إلى الرشيد قامت قيامته، وضاق صدره، وقال: أليس لهذا الدين من مناضل عنه؟ قالوا: بلي يا أمير المؤمنين هم الذين نهيتهم عن الجدال في الدين، وجماعة منهم في الحبس فقال أحضروهم فلما حضروا قال ما تقولون في هذه المسألة، فقال صبي من بينهم هذا السؤال محال لأن المخلوق لا بد أن يكون محدثًا، والمحدث لا يكون مثل القديم، فقد استحال أن يقال يقدر على أن يخلق مثله أولا يقدر، كما استحال أن يقال يقدر أن يكون عاجزًا أو جاهلًا، فقال الرشيد وجهوا بهذا الصبي إلى السند حتى يناظرهم، فقالوا إنه لا يؤمن أن يسألوه عن غير هذا فيجب أن توجد من يفي بالمناظرة في كل علم، قال الرشيد فمن لهم؟ فوقع اختيارهم على معمر بن عباد السلمي فلما قرب من السند بلغ خبره ملك السند فخاف السمني أن يفتضح على يديه، وكان قد عرفه من قبل فأرسل من دس له السم في الطريق فقتله»[1] وما يفهم من هذا النص - بصرف النظر عن مدى صدق الرواية- هو أن هناك حاجة دعت إلى ظهور علم الكلام في ظل انتشار النزعات الباطنية، وكان من الضروري التعبير عن العقيدة بصيغة عقلية ولهذا ترتبط نشأة المعتزلة وازدهارها بعاملين «**أولهما**: الحاجة

(1) ابن المرتضى، المنية والأمل ص155 - 156.

إلى الدفاع عن الإسلام ضد أصحاب الديانات الأخرى، **وثانيهما:** حتمية ظهور النزعة العقلية في كل دين، وأن يتبنى فريق من المؤمنين الرأي بترجيح العقل إذا تعارض من النص، ومن ثم حتمية ظهور التأويل بصرف النظر عما في ذلك من جرأة على قداسة النص في رأي الظاهرية، وأهل السلف من النصيين»[1].

لقد شعر بني العباس بضرورة وجود طائفة من الكلاميين يدافعون عن الدين ضد النزعات الباطنية في أرجاء الدولة العباسية، ولهذا كان من الضروري أن تتبنى الدولة العباسية أقطاب المعتزلة للزود عن العقيدة ضد الملاحدة لأنهم أدركوا أنه لا يمكن حماية الدين في هذا المعترك دون تأييد من العقل «فكان تجرؤ هؤلاء العلماء للرد على الزنادقة والمجوس، وغيرهم ممن التحموا معهم في جدال ذودًا عن الإسلام، وذبًا عن حياضه سببًا في أنهم أخذوا يسلكون في الاستدلال للعقائد والمحاماة عنها طرائق جديدة لم تكن مألوفة في الاستدلال عن السلف الصالح من الصحابة والتابعين، ثم هم في هذا السبيل قد قبسوا من الفلسفة ما يرهنون به سلاحهم، ويقرءون به احتجاجاهم، ثم هم كانوا مأخوذين بطريق خصومهم في الهجوم والدفاع فسرت إليهم مسائل مما يخوض فيه أولئك الخصوم، وتورطوا بعد ذلك في إثارة مسائل فلسفية لم تكن مما يفكر فيه العلماء المسلمون من الصحابة والتابعين»[2] ولعل لهذا السبب كانت حملة الإمام الشافعي على أهل الكلام -وهذا ما عرضناه في الفصل الأول- والقول بأنهم حادوا عن الطريق القويم

(1) أحمد صبحي، في علم الكلام / المعتزلة جـ1/ص180.
(2) محمد أبو زهرة، الشافعي ص54.

للسلف والتابعين، ولكن رغم هذه الحملة فإن كتب التاريخ والعقائد تعكس لنا الدور الإيجابي للمعتزلة في الدفاع عن العقيدة فنجد ابن المرتضي حين يتحدث عن أبو الهزيل العلاف يقول «بأن مناظراته مع المجوس والثنوية وغيرهم ممدودة، وكان يقطع الخصم بأقل الكلام، ويقال إنه أسلم على يديه ثلاثة آلاف رجل»[1] وكذلك دافع المعتزلة عن الإسلام ضد أصحاب الديانات الأخرى كاليهودية، والمسيحية، والباطنية، وهذا مثبت تاريخيًا.

وتربى المأمون (218هـ) تحت سيطرة المعتزلة، وخضع لنفوذهم، ولبعض كبرائهم كيحيى بن المبارك، وكان لثمامة بن الأشرس مكانة عظيمة لديه، فتشرب آراءهم، وشب على مبادئهم، ويقولون إن ثمامة هذا هو الذي أغواه، ودعاه إلى الاعتزال، ثم إن المأمون كان متعطشًا إلى العلم والفلسفة وكان شغوفًا بالآداب، وأرباب الجدل، فإنه قربهم، وارتاح إلى أحاديثهم[2] وحين تولى المأمون الخلافة استطاع ابن أبي داود بلباقة وغزاره علمه، وذلاقة لسانه أن يسيطر على المأمون حتى حمله على نشر مقالة خلق القرآن، وامتحان الناس فيها، والكتاب مجمعون على أن ابن أبي داود مسئول المحنة، فهو الذي زينها للخليفة، وهو الذي دس له القول بخلق القرآن وحسنه عنده، وصيره يعتقده حقًا[3] وتروي كتب التاريخ لنا أن المأمون طلب من رئيس شرطة بغداد أن يجمع القضاة، ويمنحهم في خلق القرآن فمن امتنع عن الإقرار به أقصاه عن عمله، ومن أقر به عاد إلى عمله، وطلب من القضاة الذين يقولون بخلق القرآن امتحان الشهود فيه، فمن لم يقر به رفضوا شهادته وحجته في ذلك أن من لم يكمل دينه ويصح

(1) ابن المرتضى، المنية والأمل ص149 - 150.
(2) زهدي جاد الله، المعتزلة ص50.
(3) المرجع نفسه ص174.

إيمانـه لا يمكن أن يوثق بقوله ولا عمله[1] وهنـا نلاحظ أن المعتزلة الذين نادوا بحرية الرأي والفكر يجبرون القضاة ثم العامة على الاعتقاد بآرائهم، وكان ما فعله المعتزلة والمأمون أول مرة في تاريخ الإسـلام يفرض صورة معينه للمعتقد بالقوة الجبرية، وتنتقل الأمور من الخاصة إلى العامة في تفتيش القضاة في عقائد الشهود من عامة المسلمين، وعلى الرغم من ذلك نجد بعض الباحثين المعاصرين مثل فهمي جدعان، ومحمد عابد الجابري[2] يدافعان بشـدة عن المعتزلة ويرون أن المعتزلة كانوا هم الأداة التي حاربت بها السـلطة السياسية العباسية سلطة الفقهاء وقدرتهم على تسيير العامة.

وإذا أردنا تحليل مدى صراعات السـلطات المتضاربة تضح جليًا في محنة الإمـام أحمد بن حنبـل فتقول إن المأمون مات قبـل أن يمتحن أحمد بن حنبل في خلـق القـرآن، وحدثت الأزمـة والمناظـرات في عهد المعتصـم، فيصور ابـن المرتضي المحنة فيقول: «كانت المناظرة في شـهر رمضان سـنة عشرين ومائتين، قال ابن حنبل لما أحضره أن ليَ سبقًا في هذه الدعوة فليسعني ما وسع أصحاب رسـول اللهﷺ والتابعين من السـكوت والرضى مـن جميعهم بأن القرآن كلام الله، فقال المعتصم لأبي داود ما عندك فيما قال؟ فقال أحمد كان لعمري يسـعه ما وسـعهم، حيث كان الناس جميعًا سـاكتين عن هذا الأمر، فأما وهو رأس مذهب قد جمع عامته وغوغاءه ينادون في الطرقات ليس شيء مـن الله بمخلوق، والقـرآن من الله وقد تعلق النصـارى بمثل ما تعلق به هذا

(1) المرجع نفسه ص175.

(2) انظر فهمي جدعان، المحنة. دراسة في جدلية الديني والسياسي في الإسلام، دار الشروق، عمان، 1989 وأيضًا محمد عابد الجابري، المثقفون في الحضارة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت 1995.

فقالوا عيسى غير مخلوق لأنه قال ﴿ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ ﴾ [النساء: 171] فخالفناهم على هذا كله فاحتج لهم، وجعل الكلام له غير مخلوق، وقد قال الله تعالى ﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ [الرعد: 16، والزمر: 62] فالقرآن شيء أم غير شيء؟ قال ابن حنبل أمر الله، وفرق بين الأمر والخلق، قال الله تعالى ﴿ أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ ﴾ [الأعراف: 54] وهذا ابن عمك جعفر بن محمد- يعني الصادق- سئل عن القرآن فقال لا خالق ولا مخلوق، فقال ابن أبي داود، أما هذا فلا نعرفه، الخالق هو الله وكل شيء دونه فهو مخلوق، وأما الخلق فهو ما خلق، وأما الأمر فهو ما أمر به، وهذا تمويه يا أمير المؤمنين، فصرفه في ذلك اليوم، ثم أحضره من الغد، وأحضر الشرط والسياط والعقابين فقال المعتصم لابن حنبل تكلم فإن وجب لك شيء عرفته، و إن وجب عليك أخذته به، فقال قد نهينا عن المناظرة، فقال ابن داود هل نهينا عن مجادلة أهل الباطل بالحق يا أمير المؤمنين؟ هذا تمويه فانصرف ثم أحضر في اليوم الثالث فتكلم وناظر حتى لزمه الأمر فمدته الشرطة وضرب ثلاثين سوطًا فمالت عنقه، فضرب بعد ذلك ثمانية أسواط، فقال إسحاق بن إبراهيم ويحك قل ما يقول أمير المؤمنين، فأقر بخلق القرآن فقال المعتصم الق عليه ثيابًا واجمع عليه أهل بغداد، فإذا أقر بخلق القرآن فأطلقه، ففعل حتى أقر فأطلقه»[1].

و إذا تأملنا النص السالف يتضح العديد من الأمور أهمها **أولًا**: اتهام أحمد بن حنبل بأنه رأس مذهب ويحرك العامة والغوغاء ضد خلق القرآن، وهذا ما لم يحدث لأن السلطة والمعتزلة كانا هما البادئين في التفتيش في عقائد الناس، ولكن الواضح هو خشية المعتزلة والسلطة معًا من سلطة الفقيه التي

(1) ابن المرتضى، المنية والأمل ص204.

يحملها الإمـام أحمد بن حنبل على العامة والغوغاء، **ثانيًا:** اتهام المعتزلة لعوام المسـلمين بأنهـم غوغاء وقطيع، وهـذا التعالي كان يحـاصر مذهب المعتزلة، و يكـره العـوام فيهم، لأنهم السـبب الأكـبر لمحنة إمامهم أحمـد بن حنبل، **ثالثًـا:** يلاحـظ دور ضغـط النصارى على خطـاب المعتزلـة في القول بخلق القـرآن، **رابعًا:** اتهام أحمد بن حنبـل بالتراجع والقول بخلق القرآن، وهذا ما لم يحدث لأنه لو حدث لكان كل المسلمين قالوا بعقيدة خلق القرآن كما أن ابـن حنبل لو قال بخلق القرآن لكان كل شيء انتهى، ولم تمتد المشـكلة إلى عهد الواثق، فلماذا امتدت المشـكلة إلى عهد الواثق إذا كان الإمام أحمد بن حنبل قد اعترف بخلق القرآن في عهد المعتصم؟!.

كانت هناك اتهامات متبادلـة بين المعتزلة والفقهاء ممثلين في الإمام أحمد ابن حنبل، فالمعتزلة يتهمون الفقهاء بأنهم يستغلون سلطتهم في محاربة عقيدة خلق القرآن، والفقهاء يتهمون المعتزلة بالزيغ، ولعل تأليف الفقهاء والسلف لمؤلفات عن الجهمية والمعطلة في تلك الفترة التاريخية هي الأسـاس لمحاربة المعتزلة جهمية العصر العباسي، فالصراع بين المعتزلة والفقهاء كان في جوهره صراع بين من يمتلك سلطة العلم والفقه- الفقهاء- و يدير شئون العوام، ومن يوظف السـلطة السياسـية لخوفهم من الاضطهاد الذي قـد يتعرضون له من العوام بسـبب الفقه- المعتزلة-، وبين السـلطة السياسية التي وظفت المعتزلة حتى تحاصر الفقهاء، وتحاصر سـلطتهم على العوام «فكانت دعوى الفقهاء والمحدثين أنهم أصحاب السـلطة الشرعية، وورثة السلف الصالح، و يتسلل العلـم إليهم مباشرة ابتداء من الرسـول وعبر الصحابـة والتابعين، أما الدولة العباسـية فهي كأي دولة إسـلامية تدعـي الوراثة المزدوجة للسـلطتين معًا: الدينيـة والدنيو ية، وهذا هو مفهوم «الإمامـة الكبرى» كما وضعه الفقهاء

أنفسهم (...) وكانت حملة الدولة العباسية خلال فترة المأمون، والمعتصم، والواثق هي في جوهرها منع الفقهاء، وأهل الحديث من ادعاء أنهم الأمناء على السنة، والناطقون باسم الجماعة، ومالكوا «الحق»[1] ولذلك يظهر من قضية خلق القرآن أنه كان من بين أهدافها أن تبسط الدولة سلطانها نهائيًا على مجال الفقه والفقهاء، وكان الرهان الأكبر على العامة: فينبغي ألا تكون هناك سلطة أخرى يتبعونها غير سلطة الدولة، فليس للناطقين باسم الشريعة سلطة عليهم بل هي سلطة الدولة تنفذ عبر شريعة مرسومة»[2].

وتبدو المشكلة أحيانًا في دفاع البعض عن المعتزلة بدعوى إظهارهم بأنهم دعاة حرية الفكر، وحرية الإنسان ويحاولون أن يجدوا تبريرًا لما فعلوه، فالقاسمي يقول بأن ما فعله المعتزلة هو «انتقام لاضطهاد سابق ومقابلة له بالمثل، إذ كان للأثرية- السلف- دولة في عهد الأمويين، وكانت أقوالهم في تكفير مخالفيهم من الجهمية، ورميهم بالزندقة، وهدر دمهم تغرى بهم، وتحفظ الإغراء عليهم، وتستفز ذوى البطش منهم على الإيقاع بهم كما يروى من ذلك من سير أقوالهم في الجهمية، ولم يكن قتل الجعد بن درهم، وغيلان الدمشقي، بل ومثل محمد بن سعيد الشامي المصلوب إلا جراء مقالاتهم فيهم»[3] ولقد خُفي على القاسمي أن صراع المتكلمين الأوائل ضد السلطة السياسية كان السبب في هذا، وسواء تم ذلك بمباركة الفقهاء أو لا، فإن السلطة السياسية كانت ستفعل ذلك فيهم.

(1) على أومليل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999 ص41.

(2) المرجع نفسه ص42.

(3) جمال الدين القاسمي، تاريخ الجهمية والمعتزلة ص69.

وقد استغلت السلطة السياسية في عهد العباسيين آراء المعتزلة في محاربة الفقهاء وسلطتهم على العوام، وبالمقابل فقد وظف بعض أقطاب المعتزلة السلطة السياسية في الاحتماء بهم خشية من بطش الفقهاء لهم، واعتبارهم فرقة ضالة، ومحاولة نشر مذهبهم بقوة السلطة السياسية، ولا شك أن سيطرة المعتزلة على أزمة السلطة، وفرض مذهبهم كمذهب رسمي في عهد المأمون، والمعتصم، والواثق بقوة التفتيش، ومحاكمة عقائد الناس يوضح لنا كيف كان دعاة حرية الفكر، وحرية الإنسان من أشد الناس قمعًا واستبدادا، وأن ما فعلوه لا يمت بصلة إلى حرية الرأي، ولا إلى الحرية الفكرية، ولعل هذا أحد الأسباب الكبرى في انهيار مذهبهم فحين تخلت السلطة السياسية العباسية عنهم تحت ضغط العوام عليهم، وكراهية الناس لما فعلوه، فقد تم حرق معظم مؤلفاتهم، وتواري المذهب حينما أنهى الخليفة المتوكل الأزمة بالإفراج عن أحمد بن حنبل والتراجع عن مساندة المعتزلة، وينبغي أن نشير بأن محنة الإمام أحمد بن حنبل أدت إلى خلق عنف مضاد من قبل الحنابلة ضد المعتزلة بصفة خاصة، وعلم الكلام بصفة عامة، واتجه المعتزلة بعد ذلك إلى الاحتماء بالدولة البويهية «فلم يصل المعتزلة من القوة في القرن الرابع إلا في وزارة صاحب بن العباد(326 - 385هـ) لفخر الدول البويهي، فقد استقل بالوزارة ثمانية عشر عامًا (367 - 385هـ) وأطلق مليكه يده في الحكم (...) وعمل الصاحب بن عباد على نشر الاعتزال، وحمل الناس على انتحاله متبعًا في ذلك شتي الطرق ومختلف الوسائل، ولذلك كان الصاحب بن عباد للمعتزلة قوة عظيمة أعاد إليهم شيئًا كثيرًا من مجدهم وهيبتهم، ولذلك كان فقده كارثة كبيرة نصبت على رؤوسهم، وخسارة عظيمة ضعضعتهم، لأن الملك

سـحب ثقته من أصحابه»[1] وينبغي أن نشـير إلى أنـه في عهد الصاحب بن عباد ارتفع شـأن القاضي عبد الجبار الهمداني الذي ألف أسفارًا عظيمة تنظر لمذهـب المعتزلة ما زالـت أصدائها موجودة إلى الآن بفضـل حفظ الزيدية لها، وبنهايـة المعتزلة في مطلع القرن الخامس دخلت الحضارة الإسـلامية في طور آخر.

ويمكن القول إن المعتزلة قد ارتكبت مجموعة من الأخطاء كان لها دورها الواضح في نهاية مذهب المعتزلة:

1- احتقار المعتزلة للعامة، ونسـبهم عقيدة قدم القرآن إلى الحشو الأعظم مـن الرعية، وسـفلة العامة وكان هذا هو موقـف المعتزلة من العامة، الذي كان لهم دور في القضاء على المعتزلة.

2- ممارسـتهم للقمـع مع الإمام أحمد بـن حنبل، وهو إمام لـه وزنه وثقله في حياة المسـلمين على مسـتوى كافة الطوائف، ولهـذا كان رد الفعل ضدهم من العامة لا من السلطة منذ عهد المتوكل جارفًا.

3- ارتبـاط مذهـب المعتزلـة بشريحـة نخبويـة، وارتباط هـذه النخبة بالسياسـة أدى إلى الجناية الحقيقية على مذهبهم، لأن السياسة لا تعتبر للفكر دورًا حقيقيًّا إلا بقدر ما يخدم سلطتها، فحين ينتفي دور الفكر لديها تنقلب عليه، وهو ما حدث للمعتزلة[2].

وعلى الرغم من السلبيات التي صدرت من المعتزلة إلا أننا لا يمكن أن ننكر

(1) زهدي جاد الله، المعتزلة ص217 - 219.

(2) أحمد صبحي، في علم الكلام، المعتزلة، جـ1 ص360 - 361.

دورها في الدفاع عن العقيدة الإسلامية، و إجلالها لمقام العقل البشري، كما أننا يمكن أن ننسب إليها حركة الازدهار الفكري في عهد الدولة العباسية، وذلك لأن المعتزلة حين فتحت للعقل آفاقًا بلا حدود أثارت برؤيتها هذه العقول من كافة الاتجاهات للرد عليها، ونقدها، وهذا ما خلق حركة فكرية ثرية في عهد العباسيين وكان للمعتزلة أثارهم في البيان، واللغة، وأصول الفقه، والتفسير، لقد كانت حركة متكاملة، في شتي علوم الدين واللغة، ولذلك انتهت المعتزلة مع مطلع القرن الخامس، وبدأت حركة التراجع الفكري في تاريخ الثقافة الإسلامية، وذلك لأن المعتزلة كانت تتزعم التيار الذي يعطي الأولوية للعقل على النقل في ثقافتنا، ولذلك كانت المعتزلة، ومازالت مثيرة للجدل والنقاش في ثقافتنا العربية الإسلامية التي تعطي في معظم أبنيتها الثقافية الأولوية للنقل على العقل، لقد خلقت المعتزلة في ثقافتنا حالة من الصراع والجدل أدت إلى ازدهار حقيقي في هذه الثقافة، والدليل على ذلك، أن فترة ازدهار المعتزلة- ابتداء من القرن الثالث حتى أوائل الخامس- هي أزهي فترات الحضارة الإسلامية من الناحية الثقافية.

ومما سبق نلاحظ أن السياسة كان لها دور محوري في نشأة وتطور علم الكلام، فالخلاف حول الإمامة والفتنة الكبرى، كان لهما دورهما في نشأة الخوارج، والشيعة، والمرجئة، بل والمعتزلة أيضًا، وكان للسياسة دورها البارز في تطور علم الكلام فقد أسهمت السلطة السياسية الأموية في وضع حد النهاية لبعض الفرق كالقدرية، والجبرية، نتيجة للانتقادات الدائمة لأقطاب هذه الفرق للممارسات السياسية للأمويين، وبالمقابل حين أتاحت السلطة السياسية مساحة من الحرية أكبر في عهد الدولة العباسية فقد أدى هذا إلى ازدهار المعتزلة، وازدهار الحياة الثقافية والفكرية بعامة ولا شك أن أحداث التاريخ الإسلامي تثبت لنا أولوية

السياسي على الثقافي في الحضارة الإسلامية، فالسياسي كان دومًا هو المحرك للثقافي والديني، وكان للسياسي اليد الطولى في نشأة وتطور علم الكلام، مابين لحظات التصفية والمساندة، وبين القمع والحرية، وبين التشدد والتسامح.

ويترتب على عرضنا لدور السياسة في تطور علم العقائد، ودور السياسة في إحداث الفرقة بين أبناء الملة الواحدة، أننا يمكن أن نقدم تعريفًا آخر جديدًا لعلم الكلام فحواه أن هذا علم الكلام هو ذلك العلم الذي عكس تعدد الرؤى للعقيدة الإسلامية بناءً على مواقف سياسية متباينة لكل فرقة من الفرق الإسلامية.